

المصرفية الإسلامية في الجزائر مبررات التحول، ومتطلبات النجاح

سليم موساوي أستاذ محاضر-ب-

salim_m76@hotmail.com

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس

تاريخ النشر
14 جوان 2018

تاريخ القبول
02 ماي 2018

تاريخ الإيداع
27 مارس 2018

الملخص:

تبرز كفاءة المصرفية الإسلامية من خلال ضوابطها الشرعية وتنوع صيغها التمويلية، وكذا ما تملك من معايير موضوعية وخصائص غير موجودة عند غيرها من أنظمة التمويل التقليدي، إضافة للإنجازات التي حققتها المصارف الإسلامية وحجم عملياتها والأعداد المتزايدة من المودعين لديها، وانتشارها في مختلف أنحاء العالم. حيث تؤكد مبادئ وضوابط التمويل الإسلامي أنه يمكنها عموماً تمويل الاحتياجات الحقيقية تمويلاً غير تضخمي لتدعيم الاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

لذا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على موضوع التحول للمصرفية الإسلامية في الجزائر من جوانب مختلفة بدءاً من دوافعه وأنواعه ومصادره والحكم الشرعي للتحول. كما تهدف إلى التعرف على أبرز المبررات والدوافع لعملية التحول، بالإضافة إلى أهم شروط ومتطلبات نجاح التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المصرفية الإسلامية، المصارف الإسلامية والتقليدية، التحول إلى الصيرفة الإسلامية.

Islamic Banking in Algeria: Reasons of Transition and the Requirements for Success

Abstract:

Islamic banking is characterized by its Shari'ah rules, diversified financing modalities, objective criteria and others characteristics not available in other conventional financing systems, as well as the achievements of Islamic banks, the size of its operations, the increasing number of depositors and its spread all over the world. The principles and the rules of Islamic finance confirm that they could generally finance the real needs a non-inflationary financing to promote stability and consolidate sustainable economic development.

Therefore, this study comes to shed light on the subject of the transformation to Islamic banking in Algeria from various aspects, starting with its reasons, types, sources and the Shari'ah judgment of transformation. It also aims to identify the main reasons and motives for the transformation process, in addition to the main conditions and requirements for the success of the transition to Islamic banking in Algeria.

Keywords: Islamic Banking, Islamic and Traditional Banks, Transformation to Islamic Banking.

تمهيد:

شهدت المصرفية الإسلامية تطوراً كبيراً وانتشاراً واسعاً في العديد من دول العالم، نتيجة عوامل متعددة، منها: الضوابط والقواعد التي تقوم عليها، تنوع صيغها التمويلية وارتباطها بالاقتصاد الحقيقي، وعدم تأثرها بالأزمة المالية الأخيرة (2008م)، وقد انعكس ذلك في ارتفاع نسبة نمو الودائع، وأصول وأرباح المصارف الإسلامية. ونظراً لضرورة التحول نحو المصرفية الإسلامية في الجزائر؛ صدرت تعليمات تسمح للبنوك التجارية العاملة في الجزائر باعتماد الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية من خلال فتح نوافذ تقدم هذه الخدمات والمنتجات.

غير أن موضوع التحول للمصرفية الإسلامية في الجزائر يواجه تحديات كبيرة؛ وبالتالي يفرض على السلطات النقدية حتمية مراعاة وتوفير متطلبات التحول كالإطار القانوني الذي يعد الأرضية الرئيسية لتقديم الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة وتذليل العقبات من جهة أخرى لضمان نجاحه وتجنب إشكالات تعثره.

إشكالية البحث: ومن خلال العرض السابق نحاول الإجابة على السؤال الآتي:

في ظل مبررات ودوافع اعتماد الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية في الجزائر،

ما هي أهم متطلبات وعوامل التي ستساهم في نجاح عملية التحول وتذليل التحديات؟

أسئلة فرعية: للإجابة على التساؤل المطروح، والامام بجوانب الموضوع ندرج الأسئلة الفرعية الآتية

- ما المقصود بالتحول إلى المصرفية الإسلامية، وما هي أهميته وأنواعه وأهدافه؟،
- ما هي ضوابط ومعايير المصرفية الإسلامية وعلاقتها بموضوع التحول؟،
- ما هي دوافع عملية التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر؟،
- ما هي أهم متطلبات وشروط نجاح عملية التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر؟

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها:

- التعرف على مفهوم التحول للمصرفية الإسلامية وأهميته وأهدافه،
- إبراز بشكل رئيس أهم العقبات والعوامل المؤثرة في عملية تحول الأعمال المصرفية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية،
- ومدى قدرتها على الاستفادة من تجارب المصارف التقليدية التي تحولت فعلا للعمل وفق أحكام الشريعة،
- كما تهدف إلى تحديد أهم العوامل والمتطلبات المؤثرة في نجاح التحول في الجزائر إلى المصرفية الإسلامية.

هيكل البحث: تماشيا مع أهداف البحث وللإجابة على الأسئلة، تم تقسيم البحث إلى أربع محاور؛ كالآتي:

أولاً: الإطار المفاهيمي للمصرفية الإسلامية،

ثانياً: التحول إلى المصرفية الإسلامية: مفهومه، وأنواعه،

ثالثاً: دوافع ومبررات التحول إلى المصرفية الإسلامية،

رابعاً: متطلبات وآفاق نجاح التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر.

أولاً: الإطار المفاهيمي للمصرفية الإسلامية

اعتبر ظهور الصيرفة الإسلامية في العقود الأخيرة من أهم الإنجازات في عالم المال؛ بحيث أنها تقدم مجموعة واسعة ومتكاملة من المنتجات والخدمات التي تتوافق بشكل كلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

1- مفهوم المصرفية الإسلامية:

الصيرفة: أصلها من الصرف، أي صرف العملات، ومنها: الصيرفي أو الصراف، وهو من يبدل نقدًا بنقد،¹ وربما تكون هي الأصل في تسمية المصرف بهذا الاسم.* لكن أعمال المصرف صارت أوسع من مجرد الصرف أو الصيرفة.

وعبارة المصرفية الإسلامية** تعني في الأصل: الأعمال المصرفية الإسلامية، فحذف الموصوف وبقيت الصفة، وربما صارت الصفة موصوفاً، أي حلت الصفة محل الاسم، فهي صفة مستعملة على أنها اسم.²

وعليه يقصد بالمصرفية الإسلامية تقديم خدمات ومنتجات مصرفية قائمة على المبادئ الإسلامية؛ منها خاصة منع الربا (الفائدة) أخذًا وعطاءً، كما تعتمد على مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر. وربط التمويل بالقطاع الحقيقي (الإنتاج)، حيث تركز المصارف الإسلامية على تحقيق

¹ معجم المعاني، الموقع: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar-الصيرفة/>، تاريخ الاطلاع: 03-02-2018.

* أما لفظ البنك فهو مستمد من المنضدة التي يمارس الصراف عمله عليها، فالعرب أخذوا المصطلح من الصراف، والغرب أخذوا المصطلح من طاولة الصراف. وكلاهما له وجه في اللغة، فالمصرف ليس ترجمة عربية حرفية للبنك.

** عبارة المصرفية الإسلامية أشمل من عبارة الصيرفة الإسلامية، وإن كان من يستخدمها يعني بها المصرفية.

² يونس رفيق المصري، صيرفة إسلامية أم مصرفية إسلامية؟، تاريخ الاطلاع: 03-02-2018م

<https://www.kantakji.com/banks/صيرفة-إسلامية-أم-مصرفية-إسلامية.aspx>

عوائد على الاستثمارات من مختلف صيغ التمويل والاستثمار التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتستند جميع المعاملات على مبدأ أن الأموال لا تولد الأموال، ما لم تقترن مع أي نشاط أو عمل. كما يوجد هدف تعظيم الربح مع تقاسم المخاطر بين مزود رأس المال (المستثمر) والمستخدم من الأموال (رجل أعمال).

أما الصيرفة التقليدية فهي تعمل كوسيط بين أصحاب رأس المال وبين مجالات الاستثمار التي تبحث عن رؤوس الأموال على أساس نظام الفائدة؛ حيث تتلقي الودائع بمختلف أنواعها، ومن ثم تستخدمها كقروض وتسهيلات ائتمانية مختلفة إلى الأفراد والمؤسسات بفائدة، كما تقوم بالعديد من الخدمات المصرفية القائمة على الفائدة.

2- ضوابط ومعايير المصرفية الإسلامية

تقوم المصرفية الإسلامية على مجموعة الضوابط التي أقرتها الشريعة الإسلامية لتكون المعاملات شرعية ومنظمة في ظل اقتصاد عادل يحقق أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي.

2-1- الضوابط الشرعية للمصرفية الإسلامية: وتتمثل في النقاط الآتية:

1- منع الربا: يعتبر الربا محرماً في جميع الأديان السماوية، ويعرف بأنه زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال، أو هو الزيادة على أصل المال من غير تباع. ¹ ومن الناحية الشرعية، لا فرق بين الربا والفائدة، فالفائدة أصلها ربوي، فهي مجرد وسيلة من وسائل التحايل على الربا. * ومن ثم، فإن الفائدة هي الترجمة الحديثة لكلمة الربا، أو التبديل اللفظي لها. ² والفائدة ليست هي الربح، ولا تسمى ربحاً، كما لا يستطيع معدل الربح أن يحل محل معدل الفائدة، فالفائدة زيادة ونقصان في مقابل الزمن، والربح ليس كذلك.

¹ محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، (مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها)، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 21.

* ومع تطور الأنظمة الاقتصادية اتسع التعامل به من قبل الدول الغربية تحت مسمى الفائدة، وامتد إلى البلدان الإسلامية التي تبنت المبادئ والأسس التي يقوم عليها النظام المالي التقليدي الربوي.

² عبد الحليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية، (إصدار إلكتروني)، مجموعة أبي الفداء العالمي للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، فيفري 2013، ص 25.

2- منع الغرر

يأتي منع الغرر في الأهمية بعد الربا، كما قد يتساويان في أهميتهما في التمويل الإسلامي. ويعرف بأنه: "ما كان مجهول العاقبة، أي ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد، أو لا يدري المشتري ما اشترى والبائع ماذا باع".¹

3- تحريم الاكتناز

الاكتناز هو حبس الأموال عند التداول وبالتالي ندرتها في السوق وندرتها تعني عدم القدرة على إنشاء المشاريع المختلفة مما يؤدي إلى تعطيل التنمية وظهور البطالة، وما يصاحبها من فقر وانحراف، ولما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد ككل. وبذلك نجد أن الشريعة الإسلامية رغبت في الادخار من جهة، ومن جهة ثانية قيدت هذه العملية بضوابط شرعية سليمة، لأن هذه المدخرات قد تسلك مسار التعطيل (الاكتناز) ولا يتم توجيهها نحو الإنفاق الاستثماري.²

4- منع الظلم

وليتحقق هذا الضابط في المصرفية الإسلامية، حرمت الشريعة الإسلامية كل المعاملات والعقود التي من شأنها إلحاق الضرر بالمعاملين أو أكل أموالهم بالباطل حفاظاً على مصالح الناس وكذا تحقيق العدل بين الأطراف في العقود المالية.

ذلك أن جميع المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية مبنية على أساس العدل ومنع الظلم بجميع أنواعه وصوره، على اعتبار أن العقود والمعاملات القائمة على أساسه فاسدة سواء كان الظلم على أحد الطرفين أو كليهما.³

¹ علي بن عباس الحكمي، البيوع المنهى عنها في الشريعة الإسلامية وأثرها على الحرمة والبطان، نادي مكة الثقافي، السعودية، 1990، ص 97.

² محمد ناصر ثابت، عوامل ضبط التوفيق بين الادخار والاستثمار، مجلة الموافقات، المعهد العالي لأصول الدين، الجزائر، العدد 04، السنة 04، جوان 1994، ص 251.

³ رياض منصور الخليلي، المقاصد الشرعية وآثارها في فقه المعاملات المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد 01، 2004، ص 29.

5- الالتزام بقاعدة العُرم بالغُرم أو الخُراج بالضمان

تعتبر من القواعد الفقهية الكلية، حيث أن الضمان عُرم والخُراج عُرم، والالتزام هذه القاعدة في التمويل الإسلامي أمر لا بد منه لجعل العدالة في المعاملات المالية من خلال اشتراك الممول والممول في المغنم والمغرم، أي في الربح والخسارة، وهما النتيجة الحتمية لأي مشروع. وتعتبر القاعدتين السابقتين أساس قيام المعاملات المالية في الإسلام، لأن المال وحده لا يمكن أن ينتج مالا في شكل عوائد والأرباح إلا إذا كان هناك عمل ومشاركة وتحمل للمخاطر بجميع أنواعها.

وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية تتبع منهج الاقتصاد الإسلامي بتعاليمه وضوابطه، فلا يمكن لها أن تعطي أو تحصل على أرباح دون تحمل جزء من المخاطر، ولا أن تضمن لنفسها أو لأحد عملائها جزء من العوائد، لأن ذلك مناف لطبيعة عملها وللأساس الذي قامت عليه.¹

6- الالتزام بالأخلاق في المعاملات المالية

إن أهم ما يميز التمويل الإسلامي هو الالتزام بأحكام وأخلاق الإسلام،* فالمعاملات المالية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية،** فهو تمويل أخلاقي يحقق التوازن بين الحوافز المختلفة، أما

¹ سامر مطهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع، حلب، سورية، 2010، ص 41.

* يتفق العلماء والاقتصاديين الإسلاميين أن الضمان الوحيد لنجاح التمويل والاقتصاد الإسلامي، هو ضرورة ارتباط النشاط الاقتصادي بالقيم الأخلاقية التي دعا لها الإسلام في المعاملات، وضرورة توفرها لدى جميع المتعاملين. وهو الفرق الجوهرى بين شريعة الإسلام وغيرها من النظم الوضعية. كالتزام الصدق والأمانة، واجتناب الكذب والغش، والنهي عن الاحتكار، والالتزام بالشفافية.

** وإن تعرض تطبيقه انحراف عن أحكامه ومثله العليا.

الجشع والاستغلال وغيرها فهي تمثل الجذور العميقة لأبرز عوامل تضخم الفقاعة الائتمانية* وحدثت الأزمة المالية العالمية.¹

2-2- الضوابط الاقتصادية والمالية للمصرفية الإسلامية:

ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- التزام الحلال والطيبات والابتعاد وتجنب المحرمات

يعتبر التزام الحلال والطيبات والابتعاد عن المحرمات والخبائث أمر واجب في كسب المال وإنفاقه، سواء كان الإنفاق استهلاكياً أو إنتاجياً، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف، 157].

2- ارتباط المصرفية الإسلامية بالجانب المادي للاقتصاد

يرتبط التمويل الإسلامي ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الحقيقي، عكس التمويل التقليدي الربوي المرتبط بقدرة المستفيد على سداد أصل الدين وفوائده، لذا يعتبر ظاهرة مالية بحتة عكس التمويل الإسلامي الذي يعتبر ظاهرة حقيقية مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، حيث يزداد التمويل أو ينقص حسب حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية. وبما أن أساس عمل المصرفية (المصارف) التقليدية هو المتاجرة بالنقود؛ أدى إلى انفصام العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، وبالتالي الدخول في اقتصاد وهمي والذي بدوره أحد أبرز أسباب الأزمة المالية العالمية (2008م).

* أظهرت التحليل أن من أهم أسباب الأزمات المالية، خاصة الأزمة المالية الأخيرة (2008م) هي السلوكيات غير الجيدة لمديري البنوك والمؤسسات المالية، وكذا المتعاملين في المجال المالي مثل الطمع، إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية التي انتشرت في المؤسسات والأسواق المالية كالفساد، والمعلومات المضللة، والاحتكار والغش، والتدليس والشائعات والغرر والمعاملات الوهمية... الخ، وكلها تعكس الفساد الأخلاقي الاقتصادي.

¹ سامي إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز نماء للبحوث الدراسات، بيروت، لبنان، 2013، ص، ص 27، 28.

3- ضابط التملك

يقضي التمويل للعملية الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي؛ أن يستمر الملك لصاحبه حتى لو تغير شكل ملكه، فالتمويل عادة يكون مالا نقديا ثم نشترى به الاستثمارات والعقارات اللازمة للبدء في المشروع. وبهذا فالملك في العمليات الاستثمارية هو ملك لصاحبه الأصلي،* وصاحب المال يستحق الربح نتيجة لماله.¹

4- ضابط المخاطرة

تتحمل جميع الأطراف في التمويل الاسلامي المشاركة في العملية الاستثمارية جزء من المخاطر الممكن وقوعها في المستقبل. وبما أن نتيجة الاستثمار قد تكون ربح أو خسارة؛ ستتشارك جميع الأطراف المعنية على حد سواء في المخاطر والربح دون أن يكون هناك ضمان من قبل أي طرف. غير أنه في البنوك التقليدية التي تضمن الأموال المودعة لديها مع زيادة مقدار الفائدة، ودون أن يكون ربح طرف على حساب خسارة طرف وتعمل على تجنب مخاطر عدم السداد.

5- الالتزام بالسعي لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع

يعتبر تقديم الخدمات الاجتماعية الهادفة لتحقيق التكافل الاجتماعي إحدى سمات المصارف الإسلامية، مثل تقديم خدمة جمع وتوزيع الزكاة بين المتعاملين مع الصرف وغيرهم، وتقديم القروض الحسنة والمساهمة في المشروعات الاجتماعية والأعمال الخيرية الهادفة إلى تطوير المجتمع المحلي.

6- إخضاع جميع المعاملات المالية إلى الرقابة الشرعية

تقدم هيئة الرقابة الشرعية المشورة والرأي في المعاملات المالية اليومية التي تقوم بها أقسام المصرف للتأكد من مدى مطابقة والتزام هذه المعاملات بأحكام الشريعة الإسلامية. وفي حالة حدوث خلل أو انحرافات تقوم الهيئة بالتدخل السريع وإخطار رئيس مجلس الإدارة بذلك لتصحيح الأمور.

* ارتباط ربح الممول في جميع صيغ التمويل الإسلامي بالملكية، فاستحقاقه للأرباح بسبب موضوعي وشرعي هو التملك، وهذا عكس التمويل التقليدي الربوي القائم على الاستغلال.

¹ عبد عادل عبد الفضيل، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 315.

7- ضبط التوسع النقدي (التضخم)

يساهم التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية مساهمة محدودة في مضاعفة خلق النقود مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الإقراض بالفائدة؛ ويعود لعدم التعامل بالربا في التمويل وارتباط التمويل بالانتاج، ولكنه مع ذلك يتأثر بصورة غير مباشرة بجوانب منها خاصة ما يتعلق بقيمة النقود وقوتها الشرائية في الاقتصاد. وبالتالي فالنظام المصرفي الإسلامي سوف يمنح الوحدة النقدية السائدة استقرار وثباتا في القيمة الشرائية، ويسهم إلى حد كبير في الحد من ظاهرة التضخم.

8- التنوع في صيغ التمويل الإسلامي والاستقرار في القطاع الحقيقي والمالي

يرتبط التمويل الإسلامي بالنشاط الاقتصادي من خلال تنوع صيغه، وبتعدد مجالات النشاط الحقيقي واختلافها. عكس التمويل التقليدي القائم على الفصل بين التمويل والنشاط الحقيقي. حيث أشارت دراسات أن القطاع الحقيقي أصبح أكثر استقراراً في العقود الخمسة الأخيرة من القطاع المالي؛ وسبب ذلك إلى تأثير التمويل الإسلامي في تخفيض اللاتماثل بين الإيرادات والمصروفات، وبين الأصول والالتزامات في مؤسسات القطاع الحقيقي. وعلى ذلك فإن اتباع نفس الاستراتيجية في القطاع المالي، ينبغي أن يؤدي إلى نتائج مماثلة. حيث سيؤدي تخفيض اللاتماثل بين الأصول والالتزامات للمؤسسات المالية إلى تراجع التقلبات في القطاع المالي، كما حصل في القطاع الحقيقي. وبذلك ستسمح المحافظة على التنوع داخل القطاع المالي بالمنافسة السليمة كما هو الحال في القطاع الحقيقي، وبالتالي تحقيق الاستقرار.¹

ثانياً: التحول إلى المصرفية الإسلامية: مفهومه، وأنواعه

شهدت السنوات السابقة وخاصة بعد الأزمة العالمية (2008) الاتجاه والتحول نحو المصرفية الإسلامية بعد اعتراف العالم بقوة وصلابة الأسس والضوابط التي تقوم عليها. وقد تعددت الأسباب؛ حيث كان دافع بعضها عقائدياً بحثاً، وكان دافع أخرى تجارياً صرفاً، كما رأت أخرى في المصرفية الإسلامية الحل في القضاء على التضخم، أو استقطاب الأموال والقضاء على عجز الميزانية وغيرها. وعليه سنعرض في هذا المحور مفهوم التحول إلى المصرفية الإسلامية وأنواع التحول.

¹ سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية (المشروع رقم 2-13)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1433هـ/2012م، ص 92.

1- مفهوم وأنواع التحول إلى المصرفية الإسلامية

1-1- مفهوم التحول:

التَّحْوُلُ في اللغة: التَّنْقُلُ من موضع إلى موضع.¹ والتحول في الاصطلاح: هو الانتقال من حال إلى حال، والانتقال: يقال تحول عن مكانه إذا انتقل عنه إلى غيره،² وقيل هو: الانتقال من وضع فاسد شرعاً إلى وضع صالح شرعاً.³ وهذا الانتقال يقتضي عادة أن يكون الوضع المتحول إليه أفضل حالاً من الوضع المتحول عنه.

1-2- مفهوم التحول إلى المصرفية الإسلامية:

والمقصود بالتحول إلى المصرفية الإسلامية هو انتقال الأعمال المصرفية التقليدية القائمة على الفائدة إلى وضع الأعمال المصرفية القائمة على مبدأ المشاركة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.*

ويمكن تعريفها على أنها " الرغبة لدى المصارف التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية، وذلك بشكل كلي من خلال الاحلال الكامل للعمليات المصرفية الإسلامية محل العمليات المصرفية التقليدية أو بشكل جزئي من خلال تقديم منتجات وخدمات إسلامية بجانب المنتجات والخدمات

¹ ابن منظور، لسان العرب، ط7، دار صادر، بيروت، 2011م، ج4، ص 276.

² قلنجي محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، ط2، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1408 هـ، ص 124.

³ سعود محمد عبد الله الربيع، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، جزء 01، 1409هـ/1989م، ص 4.

* وما لا شك فيه أن تحوّل البنك التقليدي إلى العمل بما يوافق الشريعة الإسلامية، ليس ظرفاً استثنائياً محيّرًا فيه، يلجأ إليه في حال العجز أو الكساد، فالشريعة الإسلامية لم تأمر أصلاً بالمعاملات المحرمة ابتداءً ولا انتهاءً، بل أمرت بالعدل والمباح من المعاملات والعقود، فهذا هو الأصل العام المقرر، وهذا الأصل واجب العمل، ولا يصر إلى غيره، بمعنى أن الشارع لم يجعل للمصرف حرية الاختيار في التعامل، فيلجأ إلى الأنظمة التقليدية متى شاء ثم يعمد إلى الإسلامية في الظرف الذي يراه مناسباً له.

التقليدية، وذلك للعديد من الأسباب تتفاوت بين أسباب عقائدية واجتماعية وبين أسباب تجارية وريحية صرفة".¹

2- أنواع التحول إلى المصرفية الإسلامية

بتعدد دوافع التحول للمصرفية الإسلامية تتعدد أنواع وصور التحول إلى ممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛ فذهبت بعض المصارف إلى التحول الكامل للعمل المصرفي الإسلامي، في حين فضلت مصارف أخرى تقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية ضمن الخدمات والمنتجات التقليدية، واتجه آخرون إلى فتح نوافذ أو شبائيك داخل الهيكل التنظيمي للمصرف، كما أنشأت بعض المصارف فروع مستقلة تقدم خدمات ومنتجات إسلامية متكاملة.

2-1- التحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية:

ويعد هذا الشكل من أكثر أشكال التحول مصداقية، ويكون عن طريق التحول الكلي من خلال إحلال جميع الأعمال والخدمات والمنتجات المصرفية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية على رأسها التعامل بالربا.² ويمكن ذكر أهم أسباب التحول الكلي للقيام بالأعمال المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية إلى ما يأتي:

-قرار صادر عن الحكومة (الدولة): حيث تعلن السلطة السياسية أو النقدية عن نيتها في تحويل النظام المالي والنقدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم بإصدار قرارات وتشريعات تنظم عملية تقديم جميع الخدمات والمنتجات والأعمال المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتوقف عن التعامل بالفائدة (الربا) وغيرها من الأعمال المخالفة للشريعة. وعلى الرغم من أن هذا التحول يحمل بعض المساوئ والمخاطر؛ إلا أن هذا الأمر طبيعي، فالتحول من نظام لآخر لا بد من يكون فيه

¹ مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 1435هـ/2014م، ص 14.

² زين خلف سالم العطيّات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2009، ص 75، 76.

تضحيات ومخاطر تعتبر من متطلبات التحول، وهو أفضل مقارنة بعدم التحول. لكن يراعى فيه التدرج على أساس إعداد خطة شاملة ومتكاملة بشكل متوازن وعلى مراحل زمنية محددة حتى يتحقق التكامل للنظام المصرفي على أساس أحكام الشريعة الإسلامية. ومثال ذلك التحول الكلي في كل من باكستان (1981م) والسودان (1990م).

-قرار صادر عن إدارة المصرف: يقوم المصرف التقليدي بالتحول الكامل نحو الأعمال المصرفية الإسلامية وفق خطة محددة خلال فترة زمنية محددة يقوم خلالها بإحلال المنتجات والخدمات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية،* على أن يزيد الوزن النسبي لها على حساب الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومثال ذلك بنك الجزيرة** في المملكة العربية السعودية والبنك العقاري الكويتي وبنك الشارقة الوطني بدولة الامارات العربية.¹

2-2- التحول الجزئي إلى المصرفية الإسلامية:

يقوم التحول الجزئي على تقديم خدمات ومنتجات إسلامية لكن في ظل النظام المصرفي التقليدي وإلى جانب منتجاته وخدماته التقليدية. ويتم ذلك من خلال الحالات الآتية:²

-إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصرف التقليدي: حيث يقوم المصرف التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تقدم خدمات ومنتجات إسلامية، وعادة ما تكون هذه الفروع تابعة لإدارة الفروع بالمصرف التقليدي أو ينشأ لها إدارة خاصة. ويعتبر هذا النوع من التحول الأكثر شيوعاً، ومن

* تتم عملية التحول الكلي في هذه الحالة بطريقتين: **التحول الكلي من الداخل**، ويعني قيام مؤسسي المصرف بالتحول إلى مصرف إسلامي (مثل مصرف الجزيرة السعودي)، والطريقة الثانية تسمى **التحول الكلي من الخارج**، حيث يقوم مستثمرون بشراء المصرف التقليدي بغرض تحويله إلى مصرف إسلامي (مثل ذلك قيام مصرف السلام الإسلامي بالاستحواذ على مصرف البحرين السعودي بغرض تحويله لمصرف إسلامي).

** بدء مصرف الجزيرة بتحويل جميع عمليات المصرف إلى عمليات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بداية من عام 1998م وانتهى في عام 2005م.

¹ مصطفى أبراهيم مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، 2006م، ص 99.

² زين خلف سالم العطيات، مرجع سابق، ص - ص 76 - 79.

مميزاته أنه له بعض الاستقلالية الإدارية والمالية عن باقي أعمال المصرف التقليدي، مما يتيح له إمكانية فصل أعمال ونتائج الفرع عن أعمال ونتائج المصرف التقليدي، إلا أن الفرع الإسلامي يبقى تابع من حيث الملكية ورأس المال والتكيف القانوني للمصرف التقليدي الرئيسي. ومثال ذلك البنك الأهلي في السعودية.

-إنشاء المصرف التقليدي لنوافذ متخصصة تقدم خدمات ومنتجات إسلامية: * وهذا من خلال قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في المصرف يختص في تقديم وممارسة الأعمال المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والملاحظ أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية اللازمة بل تتبع لإدارة المصرف التقليدي، ويمكن أن يؤدي إلى حدوث ازدواجية وبالتالي التأثير على نقاء التطبيق في أذهان العاملين والعملاء على حد سواء. ومثال على ذلك بنك HSBC ومجموعة CitiGroup وغيرها.

-تقديم المصرف التقليدي لخدمات وصيغ مصرفية إسلامية جنباً إلى جنب الخدمات والمنتجات التقليدية: حيث تقوم المصارف التقليدية بتقديم بعض المنتجات التمويلية الإسلامية كالمراجحة خاصة والمشاركة والاجارة وغيرها. والملاحظ على هذا الشكل أنه لا يفصل الأعمال المصرفية التقليدية على الخدمات والمنتجات الإسلامية، بحيث تشكل الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف التقليدي مزيجاً بين الأعمال المحرمة شرعاً والجائزة المشروعة. وبالتالي فإن هذه الازدواجية غير المقيدة أثرت في ثقة العملاء بمصداقية وشرعية المنتجات والخدمات الإسلامية.

* أول من جاء بفكرة النوافذ الإسلامية هي المصارف التقليدية في الدول الغربية غير الإسلامية، حيث قامت باستحداث هذه النوافذ بعد أن ازداد عدد العملاء من الجاليات الإسلامية الذين يمتنعون عن التعامل بالمعاملات المصرفية التي تعتمد على الفائدة ويرغبون بمعاملات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومن ثم انتشرت فكرة النوافذ الإسلامية في العديد من الدول العربية والمسلمة. أنظر: سعيد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سابق، ص 12.

وبالتالي يعتبر هذا أبسط وأسرع مدخل إلى العمل المصرفي الإسلامي لجأت إليه المصارف التقليدية التي كان هدفها تجاريًا صرفاً، حيث جاء قصد استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل بالمنتجات المصرفية الإسلامية.¹

- إنشاء المصارف التقليدية لمصارف جديدة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: وفي هذا الشكل يقوم المصرف التقليدي ويلتزم بتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مصرف مستقل بإدارته وأعماله عن المصرف التقليدي، إلا أن ملكية المصرف أو جزء منها تعود للمصرف التقليدي. ويعتبر هذا النواه الأقل انتشاراً، ومثال ذلك قيام البنك العربي في الأردن بإنشاء وتأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي وغيره في بلدان أخرى.

ثالثاً- دوافع ومبررات التحول إلى المصرفية الإسلامية:

تختلف دوافع وأسباب ومصدر التحول إلى المصرفية الإسلامية؛ فإما أن يكون الانتقال من الوضع الحالي بسبب مشكلة تواجه القائمين عليه فلا بد من تجاوزها وتغيير هذا الوضع والانتقال لغيره، أو يكون سبب الانتقال هو اتفاق القائمين على الوضع الحالي بأن الوضع الجديد يحقق لهم إيجابيات أكثر ووضع أحسن. وهذا ما نذكره من خلال النقاط الآتية:

1- مبررات شرعية:

الاستجابة لأمر الله ﷻ والالتزام بأوامره ونواهيه، من بين الدوافع الأساسية للتحول إلى المصرفية الإسلامية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، وعليه التوقف عن ممارسة الأعمال المصرفية والخدمات التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية خاصة الربا.

إذ يعد الربا كبيرة من كبائر الإثم الواجب تركها، ويعد تقنينه والتعامل به - كما هو مشاهد في البنوك التقليدية - من باب المجاهرة بالمعصية، وهو تحايل واستهزاء لما عُلم من الدين بالضرورة، حيث يُعمد إلى تغيير اسمه من الربا إلى الفوائد.

¹ سعيد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص، ص 13، 14.

كما أن الربا سبب رئيس في تدمير المجتمعات،* حيث يتركز المال في أيدي فئة قليلة من الناس؛ مما يشير الشحنة في قلوب الفقراء فيحصل ما لا تُحمد عقباه، كما أن الربا يوجب غضب الله ﷻ ومحاربه لمعاطيه.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ [البقرة: 278، 279].

2- دافع تعظيم الأرباح:

- وهذا الدافع تسعى إليه كل المصارف والأنظمة؛ وبما أن العمل المصرفي الإسلامي يمثل مصدراً خصباً لتحقيق الأرباح؛ فقد كانت من بين أهم دوافع تحول المصارف التقليدية للعمل بالمنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن:
- المصارف التقليدية ترغب بتنويع مجال تعاملاتهم المصرفية، وبما أنها تريد المحافظة على العملاء الحاليين فستسعى لتلبية احتياجاتهم من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية،
- المنافسة في جذب عملاء جدد يفضلون الأعمال المصرفية الإسلامية، ويرفضون التعامل المخالف لها خاصة الربا،
- ارتفاع معدلات عائد الاستثمارات في الصيغ المصرفية الإسلامية مقارنة بمعدلات العائد في التمويل التقليدي والمعتمد أساساً على الإقراض بالفائدة،
- توسيع العمل المصرفي والاستفادة من مختلف الخدمات وتعدد الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة وغير مسموح التعامل بها في ظل النظام التقليدي الربوي،

* حتى بشهادة أبرز منظري ومفكري الاقتصاد الرأسمالي القائم على الربا؛ حيث عبر الاقتصادي الفرنسي موريس آليي والحائز على جائزة نوبل: "إن نظام الاقتصاد الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره، إذا لم تعالج وتصوب تصويباً عاجلاً". أنظر: محمد أحمد شعبان، الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية، المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت لبنان، 2009، ص 20.

-خوف المصارف التقليدية العاملة من احتمال تقلص سوقها المصرفي وعجزها عن المنافسة للمصارف الإسلامية والمنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المصارف، فتلجأ إلى إنعاش المصرف من خلال الإعلان عن التحول الكامل للعمل وفق المعاملات المصرفية الإسلامية أو فتح نوافذ لتقديم بعض الخدمات،

3- مبررات اجتماعية:

يمكن للمصرفية الإسلامية من خلال المؤسسات المالية تحقيق التكافل الاجتماعي؛ إذا تم توجيه الأموال لدى المصارف الإسلامية والتي تمول عن طريق الزكاة المفروضة على رأس مال المصرف وأرباحه على الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلَاتِ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَاةِ فُلُوهُنَّ فِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة، 60]. كما تقدم القروض الحسنة بهدف المساهمة في تحقيق أهداف اجتماعية غير ربحية.

4- التنوع في استخدام صيغ التمويل المصرفية الإسلامية

تتعدد صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بحسب تعدد مجالات النشاط الحقيقي واختلافها، ما يُعطي للمصرف الإسلامي طرق عدة لتمويل استثماراته، وهو ما يمكنه من تخفيض المخاطر التي تواجهه في حالة استخدام صيغة واحدة؛* فهناك أساليب التمويل القائمة على المشاركات (المشاركة، المضاربة، المساقاة، المزارعة، المساقاة والمغارسة)، وأساليب قائمة على الائتمان التجاري (كالبيع الآجل، وبيع السلم والتأجير)، وبعض الصيغ لوحدها تنقسم لأنواع أخرى، وأساليب أخرى قائمة على التبرعات والبر والإحسان؛ كالقرض الحسن والصدقات والزكاة والوقف. وكل هذا يتيح فرصاً ومجالات أكثر لتمويل المشاريع خاصة الصغيرة والمتوسطة.

5- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مشاركة المصرف للمضاربين بنتيجة المشروع من ربح وخسارة، بخلاف الوضع السائد في ظل نظام الفائدة، والذي يقوم على أن الدائن المرابي يربح دائماً في كل

* عكس التمويل التقليدي يتسم بالحدودية؛ فأساليبه محصورة بين القرض بفائدة، والحساب الجاري المدين، وخصم الأوراق التجارية.

عملية، بينما المدین معرض للربح والخسارة، وهذا ظلم فادح في توزيع الدخل والثروة، فالمصرف لا علاقة له بنتيجة المشروع، ولا احتمال لتحمله الخسارة أبداً، فيبقى محافظاً على ثرواته، بينما يتحمل المضارب الخسارة، وربما يضطر إلى بيع موجوداته الخاصة لسداد قسط الفائدة.¹ كما أن تركيز الأموال في أيدي فئة قليلة، كما هو الحال في الأنظمة التقليدية، سيمنع الآخرين من الاستثمار والمتاجرة بالمال لعدم توفر السيولة.

6- الحد من المضاربات* المصطنعة

إن المصارف التقليدية تتعامل بمشتقات مالية تتمثل في غالبها على عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار الأصل المالي لهذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال للملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري، والمشتقات المالية تمثل أحد المعاملات الوهمية التي يجري التعامل بها في سوق العقود الآجلة والمستقبلية مثل البيع على المكشوف والشراء بالهامش والخيارات وبيع وشراء المؤشر وما شابهها، فكل ذلك من قبيل القمار.²

¹ سعود محمد عبد الله الربيع، مرجع سابق، ص 82.

* المضاربة هنا عبارة عن عمليات بيع وشراء متعاكسة صورية، لا يقصد بها التقابض، بل يقصد بها الانتفاع من فروق الأسعار الطبيعية أو المصطنعة، والأرباح الرأسمالية، إذا صدق التنبؤ بتغيرات الأسعار في الأجل القصير سواء اعتمد هذا التنبؤ على المعلومات والخبرة والدراسة، أو على الإشاعات والحظ والمصادفة، والتي تتم من خلال عقود المشتقات: (العقود الآجلة، عقود الخيارات، عقود المستقبلية). هذا المعنى يختلف عن معنى المضاربة في صورتها الإسلامية المشروعة، كما ذكرنا سابقاً.

² موسى رحمان، الغالي بن إبراهيم، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 08، ديسمبر 2010م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 225.

7- الحد من التضخم (تضخم الاقتصاد المالي وانفصاله عن الاقتصاد الحقيقي).

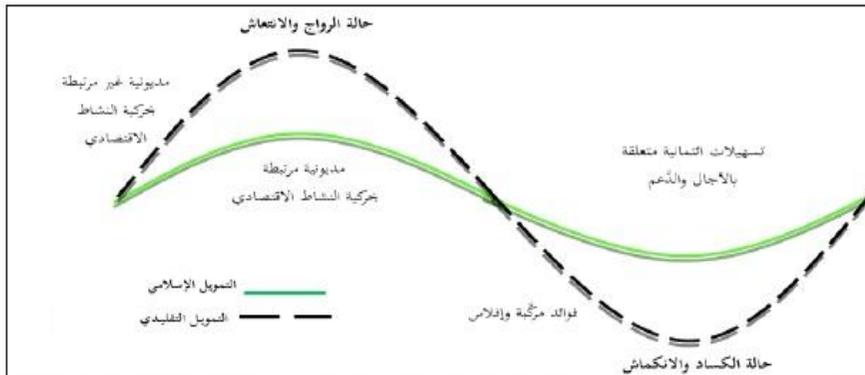
الشائع في الأنظمة التقليدية أنه لا ارتباط بين السوق المالية والسوق الحقيقية، وهذا الانفصال بينهما أدى إلى زيادة التعامل بالأصول المالية،* وفي النقود والتمويل ذاته يباع وشراء من خلال المدائيات، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي؛ فأدى إلى خلل في التوازن نتج عنه من الديون التي ركبت بعضها فوق بعض في توازن هش؛ لذا انهار البناء المالي بكامله وحدثت الأزمة المالية، أما في الاقتصاد الإسلامي فلا يُسمح بجني أرباح من خلال التيارات المالية وحدها، وإلا كان هذا ربا.

8- الحد من الأزمات الاقتصادية ودعم الاستقرار النقدي والمالي

تعتبر التقلبات الاقتصادية الدورية العادية إحدى الظواهر الملازمة للنشاط الاقتصادي؛ حيث يرتبط عدم الاستقرار الاقتصادي بفترات ركود أو كساد أو حالات تضخم وبطالة. ويمكن توضيح مدى كفاءة الصيرفة الإسلامية في تقليل مخاطر التقلبات الحادة للدورات الاقتصادية، حتى لا تتحوّل إلى كوارث مدمّرة لثروات المجتمع؛ حيث تعرف الدورات الاقتصادية مرحلتين هما: مرحلة الرواج والانتعاش، ومرحلة الكساد والانكماش؛ وذلك في الشكل الآتي:

* أظهرت الأزمات المالية وجود خلل في النظام الرأسمالي العالمي؛ من حيث ظروف النقلة النوعية لركائز النظام الرأسمالي العالمي من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية، ومن ثم ارتكازه الآن على الرأسمالية المالية، ومع هشاشة وانفلات أوضاع قطاعه المالي وتراجع دور مؤسسات الاقتصاد الحقيقي، ترك المجال للبنوك والمؤسسات المالية الضخمة وأسواق الأسهم طلباً، مما جعل حجم الإنتاج العالمي من السلع والخدمات يقدر بـ 48 تريليون دولار مقابل 144 تريليون دولار حجم الأموال المتداولة في الأسواق المالية.

الشكل رقم (01): مقارنة حدة التقلبات الاقتصادية بين صيغ التمويل الإسلامي والتقليدي



المصدر: سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمة المالية العالمية: رؤية إسلامية، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الأفاق والتحديات، جامعة الشلف، 25-26/11/2008، ص: 19.

حيث أظهرت ورقة عمل أجراها المصرف البريطاني HSBC، ومجلة The Banker Magazine في عام 2009م، بأن الأصول العائدة للمصارف الإسلامية وكذلك المصارف التقليدية التي لها نوافذ إسلامية قد ارتفعت بنسبة 29% لتصل قيمتها إلى 822 مليار دولار في عام 2009، بعد أن كانت 639 مليار دولار في سنة 2008م، والذي كان مختلف تماماً في المصارف التقليدية التي لم تتجاوز نسبة الزيادة في أصولها 6,8%. وأكدت هذه الدراسة بأن المقاربة المحافظة للمخاطر، والصلة الوثيقة بين قطاع التمويل والأصول الحقيقية ساعدت على حماية القطاع المالي الإسلامي من الآثار السلبية لأزمة الائتمان العالمية.¹

¹ Rocel Felix: **Islamic banks enjoy double-digit growth in spite of global crisis**, publier le :7 November 2009.

<http://www.khaleejtimes.com/article/20091107/ARTICLE/311079997/1036>, date d'entrée: 18/03/2016.

9- ازدياد التحول إلى المصرفية الإسلامية في العالم

ساهمت نتائج الأزمة المالية (2008م) في تدليل الصعاب أمام انتشار المصرفية الإسلامية في كثير من دول العالم؛* ويرجع ذلك للأداء الجيد للمصارف الإسلامية خلال الأزمة مقارنة بالبنوك التقليدية، ولصلاية الأسس والضوابط التي يقوم عليها التمويل الإسلامي. كما شهد العالم في الفترة الأخيرة تزايد نشاط المؤتمرات ومراكز البحوث التي تهتم بالاقتصاد والتمويل المصرفي الإسلامي في البلدان الغربية.**

وأكدت دراسة لصندوق النقد الدولي¹ أن التمويل الإسلامي يتمتع بإمكانات كبيرة تسمح له بأن يكون قاطرة الاستقرار والتنمية الاجتماعية والنمو، مشيراً إلى انطوائه على عدة سمات متسقة مع هذه الأهداف، نظراً لأن المستثمرين ملزمون فيه بتحمل الخسائر، التي تنشأ عن القروض، مشيراً إلى تميز هذا النوع من التمويل بأنه مؤهل لتمويل مشروعات البنية التحتية واسعة النطاق. وأضاف أن

* مثال ذلك فرنسا التي كانت ترفض في السابق طلبات لتأسيس مصارف إسلامية، إلا أنها بعد الأزمة المالية (2008م) أبدت رغبة في استقبال مصارف إسلامية وفتح نوافذ تقدم خدمات ومنتجات إسلامية، ووفرت تسهيلات قانونية لذلك؛ حيث صرحت كريستين لاغارد مديرة صندوق الدولي حالياً ووزيرة المالية الفرنسية في الأزمة، أنها ستكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا. كما صرح محافظ بنك فرنسا المركزي، أن الأدوات المالية الإسلامية هي إحدى المنتجات المالية التي تمثل ملاذاً في وضع الأزمة المالية العالمية الحالية باعتبار أن قواعدها تمكن من تلافي الوقوع في الأخطاء نفسها التي أدت إلى الأزمة. (أنظر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، التوسع والانتشار، سلسلة حصاد إنجازات الصناعة المالية الإسلامية، 2009م، ص 19).

** أنشأت كل من جامعة هارفرد وبنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية قسماً خاصاً بالاقتصاد الإسلامي، وفي بريطانيا توجد ثلاث (03) جامعات تبني فكرة الاقتصاد والاستثمار والتمويل الإسلامي، وجامعات أخرى عديدة في بريطانيا تمنح درجات عليا في تخصصات الاقتصاد والتمويل الإسلامي. (أنظر: مجلة المصرفية، حضور كبير للتمويل الإسلامي والدراسات المتخصصة فيه، مقال متوفر بتاريخ: 2011/10/04م، على الموقع:

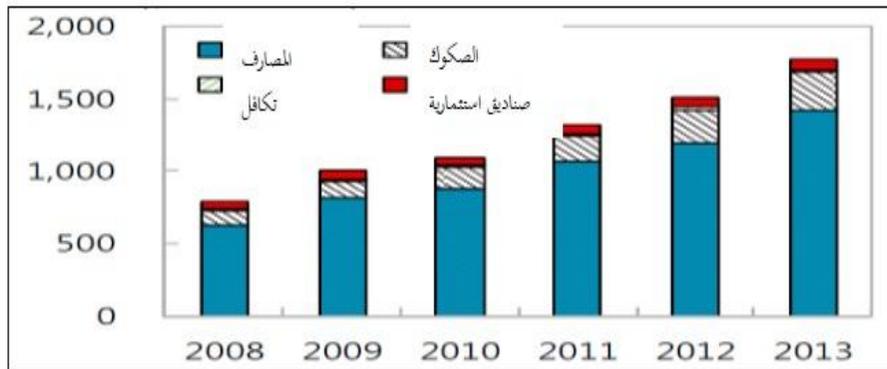
http://www.almasrifiah.com/2010/07/01/article_414154.html.

¹ IMF: **Islamic Finance and the Role of the IMF**, March 2015, <http://www.imf.org/external/themes/islamicfinance/index.htm>, date d'entrée: 19/03/2016.

المستثمرون يقومون على غرار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بتمويل إنشاء الطرق والجسور وغيرها من المشروعات المماثلة، وتحصيل عائدات هذه الاستثمارات حين بلوغ أجل استحقاقها، وتحمل الخدمات المالية الإسلامية أيضا إمكانات واعدة برفع مستوى الإشارك المالي لعدد كبير من المسلمين الذين يحجمون عن الاستعانة بخدمات البنوك لأسباب دينية.

كما حققت الأصول المالية الإسلامية مؤخرًا نموًا كبيرًا؛ حيث انتقلت من نحو 200 مليار دولار في عام 2003 إلى ما يقدر بنحو 1,8 تريليون دولارا في نهاية 2013، وباتت الصيرفة الإسلامية تمثل حاليا أكثر من 15% من النظام المصرفي في 10 بلدان في الشرق الأوسط وآسيا، بعدما زادت إصدارات الصكوك 20 ضعفاً على مدار الفترة ذاتها لتبلغ 119,7 مليار دولار بحلول عام 2013، وزاد عدد مُصدري الأصول المالية الإسلامية الراغبين في النفاذ إلى هذه الأسواق.

الشكل رقم (02): تطور أصول التمويل الإسلامي للفترة (2008 - 2013م) الوحدة: مليار دولار



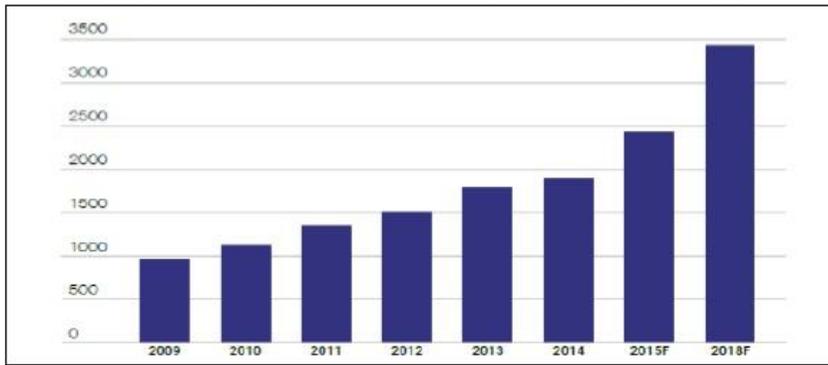
Source : Alfred Kammer, Mohamed Norat et autres : Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options, IMF Staff discussion note; April 2015 (SDN/15/05), P: 13.

وارتفع إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية إلى 1,7 تريليون دولار نهاية 2014م، بعد أن سجلت نمو سنوي مركب بلغ 14,1% بين عامي 2009 و2014م. وأكبر الأسواق المصرفية الإسلامية هي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، وشكلت هذه المنطقة 45% من إجمالي الأصول الإسلامية في جميع أنحاء العالم، وشكلت دول مجلس التعاون الخليجي نسبة 37%، في حين شكلت البلدان الآسيوية نسبة تراكمية قدرها

12%، ونمت الأصول المصرفية الإسلامية في إفريقيا، وإن كانت تمثل 1% فقط من المجموع، بوتيرة أسرع من مناطق أخرى.

ونظرا لانتشار التمويل الإسلامي في العالم في ظل العروض والمنتجات القيمة التي يوفرها لتحقيق نظام مالي أكثر استقراراً، يمكن أن تستفيد السوق العالمية من زيادة عروض التمويل الإسلامي، حيث تقدر مجموع الأصول المالية العالمية في صناعة التمويل الإسلامي 02 تريليون دولار أمريكي ويتوقع أن تبلغ 3,5 تريليون دولار عام 2018م.¹

الشكل رقم (03): مجموع أصول التمويل الإسلامي (2009-2015) وتوقعات 2018م (مليون دولار أمريكي)



المصدر: تقرير التمويل الإسلامي، التنمية في الأسواق الجديدة، بنك نيقارا ماليزيا، 15 جانفي 2016م، ص: 01.

تستحوذ كل من دول مجلس التعاون الخليج العربية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على 73% من أصول التمويل الاسلامي على مستوى العالم. يليها بعض الدول في منطقة آسيا التي تستحوذ على 22% من نشاط هذه السوق.

¹ تقرير التمويل الإسلامي، التنمية في الأسواق الجديدة، بنك نيقارا ماليزيا، 15 جانفي 2016م، ص: 01.

الجدول رقم (01): أصول التمويل الإسلامي حسب القطاع والمنطقة الجغرافية للفترة (2014-2016م) الوحدة: مليار دولار

المنطقة	أصول المصارف الإسلامية			الصكوك القائمة			أصول الصناديق			مساهمة التكافل		
	2014	2015	2016	2014	2015	2016	2014	2015	2016	2014	2015	2016
السنوات												
Asia آسيا	203,8	209,3	218,66	188,4	174,7	182,7	23,2	23,2	19,8	3,9	5,2	4,4
GCC دول	546,2	598,8	650,8	95,5	103,7	115,2	33,5	31,2	23,4	9,0	10,4	11,7
MENA	633,7	607,5	540,5	0,1	9,4	16,6	0,3	0,3	0,2	7,7	7,1	8,4
Sub-	20,1	24,0	26,6	1,3	0,7	1,9	1,8	1,4	1,5	0,6	0,5	0,6
Others	54,4	56,9	56,9	9,4	2,1	2,1	17,0	15,2	11,2	0,3	-	-
Total	1476,2	1496,5	1493,4	294,7	290,6	318,5	75,8	71,3	56,1	21,4	23,2	25,1

Source:-Islamic Financial Services Board (IFSB): Islamic financial services industry, Stability report, May 2016, p: 07, May 2017, p: 07.

تمكنت صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية من المحافظة على قيمة إجمالي موجوداتها والتي بلغت 1,9 تريليون دولار أمريكي في عام 2016 واستقرار لأداء التمويل الإسلامي؛ إلا أن، الصناعة تحتاج إلى بناء مرونة طويلة المدى وذلك وسط فترة تتسم بضعف النمو وعدم اليقين، حيث يجب تعزيز القطاعات الرئيسية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية (المصرفية، وأسواق رأس المال، والتكافل) والتي تتطلب جهودًا من قبل السلطات لمعالجة المخاطر الناشئة.¹

ويتوقع خبراء اقتصاديون ومصرفيون بأن يتجاوز حجم أصول المصرفية الإسلامية 04 تريليون دولار في عام 2020م، بسبب التسابق العالمي من قبل الدول الغربية للفوز بأكثر حصة من الأموال والتمويلات الإسلامية، بعد تصاعد عدد البنوك والمؤسسات الإسلامية إلى أكثر من 400 بنك ومؤسسة إسلامية تدير 1,9 تريليون دولار في أكثر من 86 دولة في العالم.²

رابعاً: متطلبات نجاح التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر

يعتبر افتقار المصرفية الإسلامية لبيئة مصرفية مساعدة لنجاحها خاصة في ظل القوانين والآليات الحالية المنظمة للعمل المصرفي في الجزائر، وفي ظل المكاسب التي حققتها الصيرفة الإسلامية

¹ تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية: استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية 2017م، متوفر على الموقع بتاريخ: 16 ماي 2017، http://www.ifsb.org/ar_press_view.php?id=389&submit=more

² مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 393، أغسطس 2013، ص 68.

حتى الآن والضوابط والمعايير التي تملكها؛ يجعل من الضروري توفير شروط ومتطلبات النجاح حتى تساهم في عملية التنمية ودعم الاستقرار الاقتصادي.

1-أسباب التحول للمصرفية الإسلامية في الجزائر

يتزامن الحديث عن التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر مع التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني جراء الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط ومنه لإيرادات الدولة من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى الانعكاسات التي ترتبت عليها خاصة على نطاق التجارة الخارجية حيث فرضت قيود على عمليات الاستيراد بالإضافة إلى تجميد العديد من العمليات الاستثمارية كما عرف معدل التضخم تزايداً مستمراً. وهذا ما كان له الأثر البالغ على مستوى حجم المعاملات الاقتصادية في ظل القوانين والأنظمة المصرفية الحالية؛ كصدور عدة قوانين تهدف إلى تعزيز الإجراءات الحكومية وتشديد الرقابة على نشاط المؤسسات المصرفية.

وعليه؛ فانفتاح النظام المصرفي الجزائري على المصرفية الإسلامية يمكنه من الاستفادة مما تقدمه من خدمات ومنتجات تعزز وتدعم النمو والتنمية، فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات تساهم في ترقية الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية ومختلف المؤسسات من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية.

ويمكن تلخيص أسباب توجه الحكومة الجزائرية نحو الصيرفة الإسلامية بعدما كان هذا الموضوع إلى وقت قريب لا يمكن الحديث عنه والآن أصبح قناعة لدى الحكومة وأن هذا هو التوجه السليم في النقاط الآتية:

-تزايد الضغط من كثير من الجهات كالأفراد والمؤسسات والمختصين والهيئات بضرورة الاستفادة من خصائص المصرفية الإسلامية وتطبيقات المعاملات الإسلامية وعدم حرمان شريحة واسعة من المجتمع منها،

- وجود كتلة مالية كبيرة خارج القطاع المصرفي تعادل 40 مليار دولار، بسبب عدم تعامل الأفراد ورجال الأعمال مع البنوك بسبب الفوائد الربوية،

-آثار الأزمة المالية التي تعاني منها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط وتراجع الاحتياطات الأجنبية وتأثيرها على ميزانية الدولة، وبالتالي اللجوء إلى الصيرفة الإسلامية كحل يساهم في التخفيف من وطأتها بدل اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

وبدأ بنك الجزائر يدرس مجموعة من المقترحات تحضيرًا للانفتاح على الصيرفة الإسلامية،* بإنشاء وتأسيس مصارف إسلامية، وكذا السماح للمصارف والمؤسسات المالية العمومية والخاصة العاملة في الجزائر بفتح نوافذ خاصة بالتمويل الإسلامي على مستوى المصارف التقليدية، من أجل تعزيز أهداف الاستقرار النقدي والمالي، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك بتمكين شريحة واسعة من المواطنين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المختلفة المطروحة في الساحة المالية، إلى جانب تمكين الاقتصاد الوطني من إمكانات الادخار العالية المتوفرة والتي لا يتم استغلالها بسبب نفور شريحة واسعة من المجتمع من التعامل مع المصارف التقليدية الربوية.

2- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تهيمن على الساحة المصرفية الجزائرية المصارف العمومية من خلال هيمنة شبكتها ووكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، في حين تتموقع شبكات ووكالات المصارف الخاصة أساسًا في شمال البلاد. ويتشكل النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2016م¹ من 29 مصرفًا ومؤسسة مالية، 06 مصارف عمومية (من بينها صندوق التوفير)، و 14 مصرفًا خاصًا (رؤوس أموال أجنبية) بينهم مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة.

* بالإضافة إلى المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر (بنك البركة ومصرف السلام) سمحت الدولة مؤخرًا لبعض البنوك العمومية (القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية) بفتح نوافذ تقدم خدمات ومنتجات إسلامية تمثلت في تمويل لشراء عقارات وسيارات وماد استهلاكية (أثاث وتجهيزات) بالإضافة على تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة. على أن تعمم التجربة مستقبلاً على جميع البنوك العمومية بتقديم منتجات مصرفية تنافسية مع البنوك الإسلامية المعتمدة.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 81.

كما بلغت الحصة النسبية للمصارف العمومية من مجموع أصول المصارف عام 2016 نسبة 86,8% مقابل 87,2% في 2015م، أما المصارف الخاصة فبلغت 13,2% من مجموع الأصول. ويلاحظ تطور نشاط المصارف الخاصة تقريبا بنفس وتيرة تطور المصارف العمومية من حيث الحصة في السوق (9,8% في 2008م مقابل 13,2% في 2016م).¹ ولا تزال حصة المصارف الإسلامية في الجزائر ضعيفة ومتواضعة، ذلك أن البنوك العمومية تسيطر على معظم السوق المصرفية الجزائرية، إذ تستحوذ على نسبة 87% من الودائع والتمويلات. أما النسبة الباقية فتتنافس فيها البنوك الخاصة بما فيها بنك البركة ومصرف السلام الذين يعتبران المصرفين الوحيدين حتى الآن اللذان يمارسان الأعمال المصرفية الإسلامية. ورغم حداثة نشأة المصارف الإسلامية في الجزائر: بنك البركة ومصرف السلام؛ إلا أنه لهما إمكانيات كبيرة للتموقع والانتشار أكثر بكثير مما تم تحقيقه الآن في السوق المصرفية الجزائرية.*

- إشكالية التأقلم مع المنظومة المصرفية الحالية

تعمل المصارف الإسلامية في الجزائر ضمن نفس القوانين التي تنظم السوق المصرفي (قانون النقد والقرض) دون تمييز، ودون مراعاة لخصوصية الخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدمها، إلا أنها حققت نتائج إيجابية تمثلت في تضاعف الأرباح وارتفاع حجم رأس المال. ورغم تقبل السلطات النقدية لخصوصية المعاملات المصرفية الإسلامية خاصة ما يخص العقود والمنتجات المصممة وفق القواعد الشرعية في التعامل مع الزبائن وعدم الاعتراض على تقديمها هذه الخدمات، إلا أنه يصعب عليها العمل بحرية ونجاعة لارتباط كثير من الأعمال بعدة قوانين خاصة قانون النقد والقرض والقانون التجاري والضرائب وغيرها.

¹ نفس المرجع، ص 84.

* تصدرت الجزائر الترتيب في دراسة استطلاعية أجراها مركز غالوب العالمي بعدما اعتلت المراكز الأربعة الأولى ضمن قائمة بلدان شمال إفريقيا المتوافقة والخدمات المصرفية الإسلامية. حيث أكدت الدراسة أن الخدمات المصرفية الإسلامية تمثل أحد أسرع القطاعات نموًا في النظام المالي عالميًا كونها البديل الوحيد المتاح بعد فشل النظم الأخرى، ويتوقع أن تحافظ على النمو السريع بأكثر من 10% من خلال السنوات القليلة القادمة، أي ما يعادل ألف مشترك سنويًا. (أنظر: مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 398، جانفي 2014م، ص 64).

2-1- النشاط التمويلي الإسلامي لبنك البركة في الجزائر

يسعى بنك البركة منذ نشأته لتحقيق أهدافه من خلال توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية واستقطاب الأموال وتشغيلها بأفضل العوائد مع الأخذ بعين الاعتبار القواعد الاستثمارية السليمة. ورغم وضعية البنك المصرفية والتجارية تمكن البنك من توسيع شبكته (29 وكالة) واستقطاب متعاملين مع الحفاظ على استقرار الودائع.

تأسس بنك البركة الجزائري في 20/05/1991م، وهو يعتبر أول مؤسسة مصرفية تقدم خدمات وتمويلات وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر. وهو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991. أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين). وفي إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويل واستثمارات.

وأكب بنك البركة الجزائر تطور الاقتصاد الجزائري منذ تأسيسه عام 1991 وله مساهمة فاعلة في مسيرة التنمية وتمويل العديد من القطاعات الحيوية (قطاع الهاتف، الأغذية، الانشاءات، المواصلات، الصناعات التحويلية النفطية). كما حقق نتائج مالية متميزة؛ بحيث نجح في تحقيق زيادة كبيرة في صافي دخله وموجوداته التشغيلية، وعكس هذا التحسن نمو الدخل من كافة العمليات التمويلية (حقق صافي الدخل زيادة كبيرة بلغت نسبتها 18% لتبلغ 51,78 مليون دولار أمريكي عام 2011م، وذهبت هذه الزيادة لتمويل النمو لتقوية الأموال السائلة، وعمليات التمويل والاستثمارات حيث بلغت قيمتها 755 مليون دولار أمريكي).¹

¹ مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 383، أكتوبر 2012، ص 3، 4.

الجدول رقم (02): مؤشرات بنك البركة الجزائري (2011-2015) الوحدة: مليون دج

المؤشر/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الأصول	20550	22210	22965	23813	23463
مجموع الودائع	103285	116515	125535	131175	154562
إجمالي التمويل	58584	57891	63354	80888	96453

المصدر: بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي، 2013، 2014، 2016.

الشكل رقم (04): أهم مؤشرات بنك البركة الجزائري (2011 - 2015)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

تتجه أغلب التمويلات المقدمة من بنك البركة إلى التمويل متوسط الأجل بواسطة صيغة المراجعة لطبيعة الموارد التي يمتلكها. حيث ارتفع حجم التمويلات المقدمة بـ 15 مليار دج بنسبة 19,24% مقارنة بالسنة الماضية 2014 ليصل إلى 96 مليار دج خلال عام 2015م. كما بلغت الودائع مبلغ 154562 مليون دج بزيادة قدرها 28794 مليون دج وبنسبة زيادة بلغت 22,89% مقارنة بسنة 2014م. كما ارتفع حجم الأصول بنسبة 14% عند مستوى 21,5 مليار دولار (1,88 مليار دور في عام 2016م)، وهذا راجع ارتفاع ذمم البيوع الدائنة والاجارة المنتهية بالتمليك وأرصدة البنوك.¹

¹ مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي 2017م، ص 23.

وواصل البنك مسيرته في التنوع بإضافة منتجات جديدة حيث تم إطلاق بطاقة فيزا، وتطوير منتج التمويل العقاري المرتبط ببرنامج السكن العمومي، وظلت حصة البنك مرتفعة في سوق التمويل الاستهلاكي بما في ذلك تمويل السيارات.

2-2- النشاط التمويلي الاسلامي لمصرف السلام في الجزائر

يعتبر ثاني مصرف يقدم خدمات ومنتجات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر، حيث تم إنشاء مصرف السلام-الجزائر بتاريخ 08 جوان 2006، انطلق نشاط المصرف بداية من تاريخ 20 أكتوبر 2008، وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 2,7 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري . تتكون شبكته حاليا من 07 فروع، ويتطلع إلى فتح 07 فروع جديدة خلال سنة 2017.

رغم الوضع الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بداية من 2015 ووضعية المصارف الإسلامية في ظل القوانين والتشريعات المصرفية والتجارية إلا أنه استطاع المصرف تحقيق إنجازات متماسية والأهداف المسطرة من خلال تنوع المحفظة واستقطاب متعاملين جدد ذوي جودة في مجال المقاولات والأشغال العمومية، مع الحفاظ على استقرار الودائع. كما وضع مصرف السلام استراتيجية لتحقيق نسب نمو من 10% إلى 15%، مع العمل على توسيع الشبكات لتبلغ 14 فرعًا خلال 2018م، مع اعتماد مبدأ إدارة الجودة الشاملة لخدمة زبائن المصرف وتنوع محفظة العملاء وهذا في القطاعات الأكثر مردودية.

وقد سجلت محفظة التمويلات المباشرة ارتفاعًا بنسبة 32 % منتقلة من 23305 مليون دج (ما يعادل 208 مليون دولار) في 2015 إلى 31440 مليون دج (ما يعادل 276 مليون دولار) في 2016 نتيجة لتطبيق استراتيجية توزيع المخاطر وتنوع صيغ التمويل ودعم نشاط استقطاب المتعاملين المتميزين.

الجدول رقم (03): مؤشرات مصرف السلام الجزائر (2011-2016) الوحدة: مليون دج

المؤشر/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الأصول	24821	32783	39551	36309	40575	53104
مجموع الودائع	12946	19402	23932	19451	23517	34512
إجمالي التمويل	13719	20686	28774	23939	23305	31440

المصدر: مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي، 2013، 2014، 2016.

الشكل رقم (05): أهم مؤشرات مصرف السلام الجزائر (2011 - 2016)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

وتبقى التمويلات قصيرة الأجل تمثل أكبر حصة في المحفظة الائتمانية بنسبة 73 % موزعة على عدة قطاعات أهمها قطاع التجارة (مواد البناء، المواد الغذائية، الأعلاف، الالبسة الجاهزة، المواد الأولية، قطع الغيار)، قطاع الترقية العقارية، قطاع المقاولات، وقطاع الصناعات التحويلية.¹ كما سجلت عمليات تمويل العقار للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة قفزة نوعية في 2016 منتقلة من 4.4 مليون دولار في 2015 إلى 23 مليون دولار حيث تم العمل على تنويع صيغ التمويل المخصصة لاحتياجات رأس المال العامل والسيولة على المدى القصير (30 يوم) باللجوء إلى صيغة المضاربة حيث بلغ رصيدها 5.10 مليون دولار في نهاية 2016، وبنفس المنحى، سجلت التمويلات غير المباشرة ارتفاعا كبيرا منتقلة من 1.1 مليار دولار في 2015 إلى 5.1 مليار دولار في 2016 أي بنسبة نمو 33 % مقسمة إلى عمليات التجارة الخارجية التي

¹ مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي 2016، ص 11.

بلغت مبلغ 914 مليون دولار نتيجة مباشرة لتحسن خدمات المصرف في هذا القطاع واستقطاب شركات جديدة تبحث على جودة الخدمات والسرعة في التنفيذ، وخطابات الضمان التي بلغ حجمها مبلغ 3.43 مليون دولار بنسبة نمو 45% نتيجة دعم المصرف لقطاعي الأشغال العمومية والمقاولات والمشاركة في مختلف المعارض المخصصة لهذا القطاع واستقطاب أهم المتعاملين.¹

3- شروط ومتطلبات نجاح المصرفية الإسلامية في الجزائر

لا يمكن التحول للعمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية بين ليلة وضحاها؛ ذلك أنه هناك العديد من العوامل والمتغيرات الواجب أخذها بعين الاعتبار والتي تؤثر على التحول الصحيح؛ فقد تكون هذه العوامل مرتبطة بالمسؤولين على إدارة النظام المصرفي في الجزائر وكذا القائمين على إدارة المصارف التقليدية، أو بطبيعة البيئة القانونية والتنظيمية للعمل المصرفي بشكل عام، وكذا السوق المصرفي وما يحتويه من عملاء وغير ذلك من العوامل.

وللوصول إلى أهداف التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر، فبالإضافة إلى فرص النجاح المتوفرة يجب التغلب وتجاوز بعض العقبات التي يجب أن تتجاوزها المصارف الإسلامية كعدم اتساع فروعها جغرافياً، ونقص الجرأة التجارية الربحية لاستقطاب زبائن كبار، بالإضافة إلى المخاطر العالية التي تتحملها المصارف الإسلامية في السياسة الائتمانية والتمويلية، تأتي متطلبات أخرى خاصة الإدارية والقانونية التشريعية.

ويمكن ذكر المتطلبات الضرورية لنجاح المصرفية الإسلامية في الجزائر والتغلب على التحديات التي تواجه التحول إلى ما يأتي:

3-1- متطلبات تنظيمية وقانونية:

ولعلها أهم عامل لنجاح المصرفية الإسلامية؛ ذلك أن، توفير الأرضية القانونية والتنظيمية لعمل المصارف الإسلامية والتي تراعي خصوصية عقود التمويل الخاصة بها، خاصة تعديل قانون النقد والقرض بما يتناسب والعمل المصرفي الإسلامي، وكذا القانون التجاري، قانون الضرائب، قوانين الاستثمار، قانون الشركات وغيرها بما يتناسب وعقود التمويل الإسلامي. بالإضافة إلى إيجاد

¹ نفس المرجع، ص 12.

إجراءات وآليات تكون فعالة في تطبيق سياسات البنك المركزي في الرقابة والاشراف، وتأسيس الهيئات المدعمة للنظام المصرفي (هيئات الرقابة الشرعية، إنشاء سوق مالي إسلامي، إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة).

3-2- متطلبات مرتبطة بالأمور الإدارية:

يتطلب التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي وضوح الرؤيا على مستوى البنك ككل. فقد يؤدي غياب أو محدودية صياغة خطة لهذا التوجه والتحول، إلى بروز عدة نقائص نذكر منها:¹

- ضعف القناعات الشخصية لدى بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه للبنك،
- عدم الاستعداد لدى إدارة البنك للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

إن عملية التحول يجب أن تحظى بإجماع حقيقي من طرف كل الفاعلين في القطاع المصرفي وعلى كل المستويات، وأن يتم ذلك بعد عرض خطة مدروسة للتحول بكامل تفصيلاتها. ذلك أن مثل هذا التحول يتطلب غالباً تغيير جزئي أو كلي في أعضاء ومسيري جميع المؤسسات المالية والنقدية بداية من البنك المركزي إلى البنوك التجارية وغير من المؤسسات، باعتبار أن تحقيق النجاح في هكذا مشروع يجب لأن تتوفر في القائمين على المؤسسات عديد الشروط الضرورية والتي يمكن أن لا تتوفر في نفس الأشخاص.

3-3- متطلبات توفير الأطارات البشرية المؤهلة:

يحتل العامل البشري أهمية كبيرة في نجاح وتطور أي مؤسسة، لذا يمثل توفر الكفاءات القادرة على إدارة النشاط المصرفي الإسلامي مدربة ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للقيام بالمعاملات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى التحكم أكثر في تقنيات التسيير الكمية النوعية، وواعية وملتزمة بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للعمل المصرفي الإسلامي حجر الأساس لنجاح التحول.

وتعتمد المصارف الإسلامية على نظام مصرفي له طبيعة خاصة؛ ذلك أن النشاط التمويلي والاستثماري والخدمي يقوم على مبادئ وضوابط شرعية لفقه المعاملات المالية الإسلامية، لذا يحتاج

¹ مصطفى إبراهيم مصطفى، مرجع سابق، ص 120.

العاملون في المصارف الإسلامية إلى الامتثال بالمعرفة الشرعية، بالإضافة إلى المعرفة الفنية المصرفية، بالإضافة إلى التزام العاملين بأخلاقيات العمل داخل المصرف وفي التعامل مع العملاء. الأمر الذي يتطلب فهمها والالتزام بها من قبل الموارد البشرية قصد:

- جذب المودعين، بفهم العلاقة التي تربط المودع بالمصرف الإسلامي،
- تقديم خدمة مصرفية إسلامية بالجودة والسرعة وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية،
- البحث عن الفرص الاستثمارية اللائمة والمربحة، بدراسة جدواها وتقييمها وتنفيذها ومتابعتها في إطار الضوابط الشرعية.

3-4- متطلبات تطوير النظم الفنية والمحاسبية:

نظراً للاختلاف قواعد العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، فيتوجب تطوير السياسات والنظم الفنية* والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، سواءً كان ذلك من الناحية الشرعية أم من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضماناً لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي. وتشير التجارب إلى أن تحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل وإنما يتطلب الكثير من الوقت والجهد خاصة من حيث تطوير النظم والبرامج الفنية اللازمة لتشغيل الفروع، وإعداد البيانات المالية والمعلومات الإدارية. وهي عملية تزداد صعوبة في ظل نظام مصرفي مزدوج، من خلال تصميم العقود والسجلات والأنظمة الحاسوبية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي.

3-5- متطلبات تطوير المنتجات المصرفية وفق الضوابط الشرعية:

حيث أن كثيراً من المنتجات الإسلامية ما هي إلا منتجات تقليدية معدلة لتتوافق مع الضوابط الشرعية، وهذا يجعل منها أدوات قاصرة غير قادرة على المنافسة، ما لم تصل المصرفية الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق ابتكار منتجات تحمل طابع الاستقلالية عن المنتجات التقليدية

* فالبنوك التقليدية تعتمد على نظام آلي يعمل على أساس سعر الفائدة، والمصارف الإسلامية قائمة على أساس المشاركة في اقتسام الأرباح والخسائر. وهذه مشكلة تتطلب جهوداً لتصميم نماذج ومستندات تتفق مع الخدمات والمنتجات الإسلامية، وكذا وضع دليل محاسبي يترجم آلية وخطوات تطبيق المنتج الإسلامي في العقود الشرعية؛ ومن ثم، تصميم النظام الآلي الذي يتفق مع خصائص الخدمات والمنتجات الإسلامية.

القائمة.¹ وبالتالي يجب الاتجاه الفعلي نحو الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية وتفعيل صيغ المشاركة والمضاربة والاستصناع وغيرها، من خلال الالتزام بمبادئ وأسس المصرفية الإسلامية والالتزام بالفتاوى والمعايير الشرعية، حتى نحافظ على هوية الصناعة وتلبي احتياجات السوق.

3-6- متطلبات تكييف الخدمات والأعمال المصرفية التقليدية القائمة على الربا:

يطلب التحول إلى المصرفية الإسلامية تأسيس آليات لتأطير وتقييم التأثير السلبي للعوامل الداخلية والخارجية التابعة لنشاط المصرف على ممتلكاته ونتائجه، حيث ستواجه المصارف مشكلة التكييف القانوني لاحتياطاتها. كما أنه هذه الاحتياطات قد نشأت عن معاملات مصرفية مجمعة من السنوات السابقة، وهي فاسدة لا تقبل التطهير، ويجب أن يتخلص منها المصرف في وضعه الجديد، وهذا التصرف قد يعرض البنك لهزة كبيرة.

كذلك القروض التقليدية القائمة على الفائدة لكثير من العملاء من الأفراد والشركات والحكومة وفي أوقات وأجال مختلفة، فهي قروض قد تمت بالفعل وهي في طور التسديد. لذا يجب إيجاد إجراءات لتحويلها وتتطلب موافقة كافة المقترضين أو معظمهم على قبول فكرة إعادة ترتيب ما تبقى من قروضهم لتصبح وفق المنهج الذي تعمل به المصارف الإسلامية. وقد يجد البنك نفسه أمام رفض قسم من عملائه لهذا التحويل وتفضيلهم الإبقاء على علاقتهم بالبنك دون تغيير، إما لأن ظروفهم تغيرت، أو لعدم اقتناعهم بفكرة التحويل أصلاً.

3-7- متطلبات ترتبط بعلاقة المصرف الإسلامي مع البنك المركزي والمصارف الأخرى:

يقوم البنك المركزي بالمراقبة والتفتيش، كما يضع السياسات لعمل البنوك، لذا ونظرًا لخصوصية واختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية على البنك المركزي استخدام أدوات وأساليب خاصة تراعي وتلاءم خصوصية الخدمات والمنتجات التي تقدمها هذه المصارف، وبالتالي الحكم على أدائها ومدى مطابقتها للقوانين والتشريعات الاقتصادية، المالية والضريبية وغيرها.

والعلاقة مع المصارف الأخرى ستكون بحاجة إلى إعادة نظر بحيث يتم استبعاد الفوائد من الودائع المتبادلة بينهما فلا يتقاضى البنك فوائد عن ودائعه، ولا يدفع فوائد للبنوك الأخرى عن

¹ مصطفى إبراهيم مصطفى، مرجع سابق، ص 122.

ودائعها. وقد يستلزم هذا الأمر إعادة بناء تعاملات البنك مع البنوك الأخرى بحيث يركز التعامل مع البنوك الإسلامية ويقلص تعاملاته مع البنوك غير الإسلامية إلى الحد الأدنى.

3-8- متطلبات توحيد معايير تطبيق المنتجات الإسلامية:

في الوقت الذي تم فيه إلى حد كبير معالجة مشكلة محدودية المنتجات الإسلامية من خلال تطوير العديد من منتجات التمويل والاستثمار الإسلاميين فإنه لا تزال تواجه المصارف الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي صعوبة أخرى لا تقل أهمية، ألا وهي مشكلة تعدد طرق وقواعد تطبيقها في الواقع العملي. فتعدد المصارف الإسلامية واستخدامها لعدد من صيغ التمويل الإسلامية لم تتمكن حتى الآن من توحيد قواعد تطبيقها، فنجد بعضها تقدم نفس صيغة التمويل ولكن بطرق مختلفة، الأمر الذي قد يؤدي إلى كثير من الشك في أذهان المتعاملين مع المصارف الإسلامية من حيث سلامة التطبيق ومصداقيته.¹

النتائج والاقتراحات:

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نذكر أهمها كما يأتي:

- بدأ بنك الجزائر يدرس مجموعة من المقترحات تحضيراً للانفتاح على الصيرفة الإسلامية، خاصة والتحويلات التي يعرفها الاقتصاد الوطني جراء الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط ومنه لإيرادات الدولة. وعليه، يمكن للجزائر الاستفادة مما تقدمه الصيرفة الإسلامية من خدمات ومنتجات تدعم التنمية، فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات العالية المتوفرة والتي لا يتم استغلالها بسبب نفور شريحة واسعة من المجتمع من التعامل مع المصارف التقليدية الربوية، تساهم في توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية ولمختلف المؤسسات من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية.

- يوفر التمويل الإسلامي بتنوع صيغه المصرفية الأموال لتلبية احتياجات التنمية، وبناء على خصائصه وضوابطه ومعايير تطبيقه التي تجعل منه -في حال تطبيقها الصحيح- الأكثر كفاءة

¹ سعيد المرطان، مرجع سابق، ص 15.

دون أن يؤدي إلى اضطرابات، ويمكنه عموماً تمويل الاحتياجات الحقيقية، تمويلًا غير تضخمي لتحقيق أهداف الاستقرار النقدي والمالي، والتنمية الاقتصادية المستدامة،

- يعتبر نجاح المصارف الإسلامية عموماً من أكثر متغيرات الدراسة تأثيراً في تبني الجزائر للمصرفية الإسلامية، كما أثبتت عدة تجارب في عديد من الدول نجاح تجربة التحول إلى المصرفية الإسلامية وتحول كثير من المصارف التقليدية إلى العمل وتقديم خدمات ومنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية،

- هذه المتطلبات تتحقق أولاً بالإرادة السياسية والتخطيط وتهيئة المناخ الملائم لعملها، خاصة وأنه كثر الحديث في الجزائر منذ بضع سنوات عن عصرنة القطاع المالي والمصرفي بما فيها تحديث الخدمات والمنتجات المصرفية إلى أمر ضرورياً وحتمياً من أجل تسهيل اعتماد المصرفية الإسلامية بما تقدمه من خدمات ومنتجات مصرفية مميزة؛ حتى يستفيد الاقتصاد الوطني من المصارف الإسلامية من تمويل مختلف القطاعات وتعزيز التنمية وتدعيم الاستقرار.

وفي الأخير نضع بعض الاقتراحات نراها ضرورية للوصول لأهداف الدراسة، من خلال النقاط الآتية:

- العمل على إعطاء الحكم الشرعي المتعلق بالأعمال البنكية من طرف العلماء والمختصين في الفقه الإسلامي بهدف تبيان الحكم الصحيح وإزالة الغموض والشبهات المتعلقة بالأعمال المصرفية التقليدية، فمن الضروري أن تنبثق الرغبة والفكرة والدافع من اقتناع سلطات الدولة أولاً وقبل كل شيء، لا أن تكون قراراً تمليه البيئة الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية،

- تحتاج التطبيقات المعاصرة للتمويل الإسلامي إلى دراسات فقهية تأصيلية، وأخرى اقتصادية تكشف ما حققته من نتائج وتوضح عناصر القوة والضعف، وما يشوبها من أخطاء إن وجدت؛ وبالتالي، تصحيحها سريعاً وبطريقة فنية صحيحة لتحقيق أهدافها؛ مع ضمان استقلال هيئات الرقابة الشرعية، بحيث تكون قادرة على اتخاذ قراراتها،

- ضرورة الإسراع في توفير أرضية قانونية وتنظيمية مناسبة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، يضعها متخصصين في الفقه والقانون والمصارف مستمدة في نصها وفحواها من التشريع

الإسلامي بمصادره ووسائله ومقاصده؛ خاصة تعديل قانون النقد والقرض بما يتناسب والعمل المصرفي الإسلامي، وكذا القانون التجاري، قانون الضرائب، قوانين الاستثمار، قانون الشركات وغيرها بما يتناسب وعقود التمويل الإسلامي. وكذلك، يجب على بنك الجزائر إيجاد الطرق والوسائل المناسبة التي تمكن المصارف التقليدية العاملة بالجزائر للتحول إلى المصرفية الإسلامية، -تنمية الوعي بالمصرفية الإسلامية لدى الأفراد والمؤسسات، مع وجوب تدريب العاملين في المصارف الإسلامية والبنوك التجارية تدريجياً مناسباً لفكرة المصرف الإسلامي وطبيعة عمله وضوابطه، على مستوى الجامعات والمؤسسات،

- ضرورة اعتماد الصيغ المصرفية الإسلامية في جميع المصارف العاملة بالجزائر، وتبيان فوائدها مثل نظام المشاركة الذي يزيد الطاقة الإنتاجية، وتوظيف أموال المودعين نحو الاستثمارات الحقيقية، التي تنعكس في شكل زيادة في الناتج الإجمالي، الأمر الذي يعمل على الحد من الاضطرابات وتدعيم الاستقرار والتنمية الاقتصادية،

- تقييم تجارب بعض الدول الرائدة في مجال التحول إلى اعتماد الصيرفة الإسلامية، ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر. حيث أوضحت عدة تجارب أن نجاح المصرفية الإسلامية في ظل بيئة محلية وعالمية متغيرة تمثلت أساساً في الدعم الحكومي، ورسم السياسات والاستراتيجيات السليمة، وتأسيس الهيئات المدعمة للنظام المصرفي (هيئات الرقابة الشرعية، إنشاء سوق مالي إسلامي، إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة).

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- ابن منظور، لسان العرب، ط7، دار صادر، بيروت، 2011م، ج4،
- 2- رياض منصور الخليلي، المقاصد الشرعية وآثارها في فقه المعاملات المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 17، العدد 01، 2004،
- 3- سامر مطهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع، حلب، سورية، 2010،

- 4- سامر مظهر قنطقجي، أثر المصارف على الأزمة المالية العالمية، جامعة الاسكندنافية، النرويج،
- 5- سامي إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية (المشروع رقم 2-13)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1433هـ/2012م،
- 6- سامي إبراهيم السويلم، الأزمة المالية العالمية: رؤية إسلامية، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، 25-26/11/2008،
- 7- سامي إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز نماء للبحوث الدراسات، بيروت، لبنان، 2013،
- 8- سعود محمد عبد الله الربيع، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، جزء 01، 1409هـ/1989م،
- 9- سعيد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص، ص 13، 14.
- 10- عبد الحليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية، (إصدار إلكتروني)، مجموعة أبي الفداء العالمي للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، فيفري 2013،
- 11- علي بن عباس الحكمي، البيوع المنهى عنها في الشريعة الإسلامية وأثرها على الحرمة والبطلان، نادي مكة الثقافي، السعودية، 1990،
- 12- عيد عادل عبد الفضيل، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007،

- 13- قلنجي محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، ط2، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1408 هـ،
- 14- محمد أحمد شعبان، الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية، المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت لبنان، 2009،
- 15- محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، (مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها)، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990،
- 16- محمد ناصر ثايت، عوامل ضبط التوفيق بين الادخار والاستثمار، مجلة الموافقات، المعهد العالي لأصول الدين، الجزائر، العدد 04، السنة 04، جوان 1994،
- 17- مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 1435هـ/2014م،
- 18- مصطفى إبراهيم مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، 2006م،
- 19- موسى رحمان، الغالي بن إبراهيم، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 08، ديسمبر 2010م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
- 20- يزن خلف سالم العطيّات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2009،
- 21- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017،

- 22- بنك نيقارا ماليزيا، تقرير التمويل الإسلامي، التنمية في الأسواق الجديدة، 15 جانفي 2016م،
- 23- مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 383، أكتوبر 2012، العدد 393، أغسطس 2013، العدد 398، جانفي 2014م،
- 24- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، التوسع والانتشار، سلسلة حصاد إنجازات الصناعة المالية الإسلامية، 2009م،
- 25- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي 2017م،
- 26- بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2013، و2014، و2015
- 27- مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي 2013، 2014، و2016،
- 28- تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية: استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية 2017م، متوفر على الموقع بتاريخ: 16 ماي 2017،
http://www.ifsb.org/ar_press_view.php?id=389&submit=more
- 29- مجلة المصرفية، حضور كبير للتمويل الإسلامي والدراسات المتخصصة فيه، مقال متوفر بتاريخ: 2011/10/04م، على الموقع:
http://www.almasrifiah.com/2010/07/01/article_414154.html
- 30- معجم المعاني، الموقع: الصيرفة/ar-ar، <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/>، تاريخ الاطلاع: 2018-02-03.
- 31- يونس رفيق المصري، صيرفة إسلامية أم مصرفية إسلامية؟، تاريخ الاطلاع: 2018-02-03
- 32- صيرفة-إسلامية-أم-مصرفية-إسلامية؟. <https://www.kantakji.com/banks/aspv>

32- Alfred Kammer, Mohamed Norat et autres : **Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options**, IMF Staff discussion note; April 2015 (SDN/15/05),

33- IMF: **Islamic Finance and the Role of the IMF**, March 2015, <http://www.imf.org/external/themes/islamicfinance/index.htm>, date d'entrée: 19/03/2016.

34- Islamic Financial Services Board (IFSB): **Islamic financial services industry, Stability report**, May 2016, p: 07, May 2017,

35- Roxel Felix: **Islamic banks enjoy double-digit growth in spite of global crisis**, publier le :7 November 2009. <http://www.khaleejtimes.com/article/20091107/ARTICLE/311079997/1036>, date d'entrée: 18/03/2016.